WORLD ECONOMIC FORUM

The Global Risks Report 2023

18th Edition

INSIGHT REPORT

تقرير المخاطر العالمية 2023

ملخص تنفيذي

ترجمة بتصرف و تلخيص و إيجاز

م. عبدالله الرخيص

مجلس التنمية الدولية في هارفارد

تقرير المخاطر العالمية

لعام 2023

الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي

ملخص تنفيذي

https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2023/

ترجمة بتصرف و تلخيص و إيجاز

م. عبدالله بن ابراهيم الرخيص

عضو مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد

رئيس مجلس معهد المدينة

عضو مجلس ادارة معهد الادارة العامة

زميل في بروكينز و اسبن و تشاتام هاوس

https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC

كيغالي رواندا - الجمعة ٢٠ جماد ثان ١٤٤٤ هـ ١٣ يناير ٢٠٢٣

Global Risks Report 2023

Top 10 Risks

"Please estimate the likely impact (severity) of the following risks over a 2-year and 10-year period"

Source: World Economic Forum, Global Risks Perception Survey 2022-2023

عملت على ترجمة مقدمة تقرير المخاطر الدولية في رحلتي بالطائرة من اديس ابابا الى العاصمة الاثيوبية الى كيجالي عاصمة رواندا، البلد الافريقي الذي خرج من أُتون ازمة طاحنة الى سلام مزدهر و تنمية مستدامة تحكمها ضوابط الحوكمة و سيادة القانون.

ليس هناك أشد من مخاطر الحرب الطاحنة لاسيما تلك القائمة على العنصرية البغيضة و العداء بين الانسان و أخيه الانسان، خرجت رواندا من الحرب و هي تعي الآن اهمية الحوكمة و الامتثال للقانون الذي يحمي المقدرات الوطنية و الحقوق و الانسان

السنوات الأولى من هذا العقد بشرت بفترة اضطراب متعدد المصادر و المخاطر في تاريخ البشرية بشكل خاص، اذ سرعان ما تعطلت العودة إلى "الوضع الطبيعي الجديد" في أعقاب جائحة كورونا بسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى سلسلة جديدة من الأزمات في الغذاء والطاقة - و أثار مشاكل سعت عقود من التقدم إلى حلها.

و مع بداية عام 2023 يواجه العالم مجموعة من المخاطر التي تبدو جديدة تمامًا و غير مألوفة و مقلقة بشكل مخيف.

لقد شهدنا عودة المخاطر "القديمة" - التضخم، وأزمات الارتفاع المُرهق لتكلفة المعيشة والحروب التجارية وتدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة والاضطرابات الاجتماعية المنتشرة والمواجهة الجيوسياسية و تهديدات شبح الحرب النووية - والتي لم يكن يذكرها سوى القليل من السياسيين و قادة الأعمال من هذا الجيل. هذه المخاطر المتتابعة و المتزامنة التي نفتتح بها هذا العام 2023 تتم مواجهتها بصعوبة بالغة اذ تتزامن مع التطورات الجديدة في مشهد المخاطر العالمية بما في ذلك المستويات غير المستدامة للديون ، وعصر جديد من النمو المنخفض ، و الانخفاض الكبير في معدلات الاستثمار العالمي ، وتراجع العولمة ، وتراجع التنمية البشرية بعد عقود من التقدم ، والتنمية السريعة وغير المقيدة بالضوابط التنموية و الاستدامة، ناهيك عن تهديدات التقنيات ذات الاستخدام المزدوج (المدنية والعسكرية) ، والضغط المتزايد لتأثيرات وطموحات تغير المناخ في نافذة تتقلص باستمرار للانتقال إلى عالم 1.5 درجة مئوية. معًا ، تتقارب هذه العناصر لتشكل عقدًا فريدًا و مضطرباً يضج بالمخاطر و التحديات.

يعرض تقرير المخاطر العالمية 2023 نتائج أحدث مسح لتصور المخاطر العالمية (GRPS). نستخدم ثلاثة أطر زمنية لفهم المخاطر العالمية.

ينظر الفصل الأول في الأثر المتصاعد للأزمات الحالية (أي المخاطر العالمية التي تتكشف بالفعل) على أشد المخاطر العالمية التي يتوقع الكثيرون حدوثها على المدى القصير (سنتان).

في حين ينظر الفصل الثاني في مجموعة مختارة من المخاطر التي من المحتمل أن تكون أشد خطورة على المدى الطويل (10 سنوات) ، ويستكشف المخاطر الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والجيوسياسية والتكنولوجية الناشئة حديثًا أو المتسارعة و المتوقع ان تزداد مخاطرها بسرعة والتي يمكن أن تصبح أزمات الغد.

يتصور الفصل الثالث العقود الآجلة متوسطة الأجل ، ويستكشف كيف يمكن أن تتطور الروابط بين المخاطر الناشئة الموضحة في الأقسام السابقة بشكل جماعي إلى "أزمة متعددة" تتمحور حول نقص الموارد الطبيعية بحلول عام 2030. ويختتم التقرير من خلال النظر في تصورات الحالة المقارنة للتأهب لهذه المخاطر وتسليط الضوء على العوامل التمكينية لرسم مسار لعالم أكثر مرونة.

فيما يلي النتائج الرئيسية للتقرير

تهيمن تحديات و مخاطر تكلفة المعيشة على المخاطر العالمية في العامين المقبلين بينما يهيمن فشل العمل المناخي على العقد المقبل

سوف يتسم العقد القادم بأزمات بيئية ومجتمعية مدفوعة بالاتجاهات الجيوسياسية والاقتصادية الكامنة. تم تصنيف "أزمة تكلفة المعيشة" على أنها أخطر المخاطر العالمية خلال العامين المقبلين وستبلغ ذروتها على المدى القصير. يُنظر إلى "فقدان التنوع الحيوي البيولوجي وانهيار منظومة الرفاه المستدام و نظامها الإيكولوجي" على أنه أحد أسرع المخاطر العالمية تدهورًا على مدار العقد المقبل ، وتندرج جميع المخاطر البيئية الستة في أعلى 10 مخاطر على مدى السنوات العشر القادمة.

ظهرت تسعة مخاطر في أعلى 10 تصنيفات على المديين القصير والطويل بما في ذلك "المواجهة الجيواقتصادية" و "التآكل من التماسك الاجتماعي و. خلل الاسرة و تحديات الاستقطاب المجتمعي "، جنبًا إلى جنب مع اثنين من الوافدين الجدد إلى أعلى التصنيفات و هما :" انتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني "و" الهجرة غير الطوعية على نطاق واسع ".

مع انتهاء حقبة اقتصادية مزدهرة و مترابطة نسبياً سوف يجلب العصر التالي المزيد من مخاطر الركود والتباعد والضيق و التحديات التنموية و الاقتصادية والاجتماعية

أدت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع حاد في التضخم ، وتطبيع سريع للسياسات النقدية ، وبدأت بالتزامن مع ذلك حقبة منخفضة النمو مصحوبة بانخفاض معدلات الاستثمار العالمية.

سوف تواجه الحكومات والبنوك المركزية ضغوطًا تضخمية كبيرة على مدار العامين المقبلين على الأقل بالنظر إلى احتمالية نشوب حرب طويلة الأمد في أوكرانيا ، واستمرار الاختناقات من الوباء المستمر كما هو الحال في الصين والحروب الاقتصادية التي تحفز اضطرابات سلاسل التوريد العالمية و ترفع الاسعار.

كما تلوح في الأفق مخاطر سلبية على التوقعات الاقتصادية اذ سيؤدي سوء التقدير بين السياسات النقدية والمالية إلى زيادة احتمالية حدوث صدمات و انخفاضات حادة في

السيولة، مما يشير إلى استمرار الانكماش الاقتصادي و ضغط الديون على نطاق عالمي. يمكن أن يؤدي استمرار التضخم المدفوع بالعرض إلى الركود التضخمي والعواقب الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لمثل هذه الضغوط الاقتصادية والتي يمكن أن تكون شديدة ، نظرًا للتفاعل غير المسبوق مع المستويات العالية من تكلفة خدمة الدَّين.

يمكن أن يساهم التفتت الاقتصادي العالمي ، والتوترات الجيوسياسية ، وإعادة الهيكلة المتعثرة الى تضاعف آثار ضائقة الديون العالمية على نطاق واسع في السنوات العشر المقبلة.

و حتى لو تعرضت بعض الاقتصادات لهبوط اقتصادي أكثر ليونة من المتوقع فإن نهاية حقبة أسعار الفائدة المنخفضة سيكون لها تداعيات كبيرة على الحكومات والشركات والأفراد. و ستشعر بالآثار غير المباشرة بشكل أكثر حدة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع والدول الهشة بالفعل ، مما يساهم في زيادة الفقر والجوع والاحتجاجات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي وحتى انهيار الدول.

ستؤدي الضغوط الاقتصادية أيضًا إلى تآكل المكاسب التي حققتها الأسر ذات الدخل المتوسط ، مما يثير السخط

والاستقطاب السياسي والدعوات لتعزيز الحماية الاجتماعية في البلدان في جميع أنحاء العالم.

ستستمر الحكومات في مواجهة عملية توازن خطيرة بين حماية قطاع عريض من مواطنيها من أزمة تكاليف المعيشة المطولة دون تضمين التضخم - وتغطية تكاليف خدمة الديون حيث تتعرض الإيرادات لضغوط من الانكماش الاقتصادي ، وهو انتقال ملح بشكل متزايد إلى أنظمة طاقة جديدة، وبيئة جيوسياسية أقل استقرارًا. قد يكون العصر الاقتصادي الجديد الناتج عن ذلك هو عصر الاختلاف و التباين المتزايد بين البلدان الغنية والفقيرة و قد يشهد أول تراجع في التنمية البشرية منذ عقود.

سيؤدي التشتت الجيوسياسي إلى حرب جغرافية اقتصادية ويزيد من خطر نشوب صراعات متعددة المجالات

أصبحت الحرب الاقتصادية هي القاعدة مع تزايد الاشتباكات بين القوى العالمية وتدخل الدولة في الأسواق على مدى العامين المقبلين. سيتم استخدام السياسات الاقتصادية بشكل دفاعي لبناء الاكتفاء الذاتي والسيادة من القوى المتنافسة ، ولكن سيتم أيضًا نشرها بشكل عدواني بشكل متزايد لتقييد صعود الآخرين. سوف يسلط تسليح الاقتصاد الجغرافي المكثف الضوء على نقاط الضعف الأمنية التي يشكلها الترابط التجاري والمالي والتكنولوجي بين الاقتصادات المتكاملة عالمياً ، مما يهدد بحدوث دورة متصاعدة من انعدام الثقة والفصل. و مع تفوق الجغرافيا السياسية على الاقتصاد قد يصبح من المرجح حدوث انخفاض طويل الأجل في الإنتاجية وارتفاع الأسعار.

كما أن النقاط الساخنة الجغرافية ذات الأهمية الحاسمة للتشغيل الفعال للنظام المالي والاقتصادي العالمي ، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، تشكل أيضًا مصدر قلق متزايد.

يتوقع المجيبون على استبانات تقرير المخاطر الدولية GRPS أن تظل المواجهات بين الدول ذات طبيعة اقتصادية إلى حد كبير خلال السنوات العشر القادمة. ومع ذلك فإن

الارتــفاع الأخير في الإنــفاق الــعسكري وانــتشار الــتقنيات الجديدة إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة قد يؤدي مجدداً الى عـودة سـباق تسـلح عـالمي يـعتمد على الـتقنيات الناشئة و الذكاء الاصطناعي.

يمكن تحديد مشهد المخاطر العالمية على المدى الطويل مــن خــلال النزاعــات مــتعددة الــمجالات والحــرب غير المتكافئة ، مع النشر المستهدف للأسلحة ذات التكنولوجيا الجديدة على نطاق يحتمل أن يكون أكثر تدميراً مما شهدناه في العقود الأخيرة

يـجب أن تـتكيف آلـيات الحـد مـن التسـلح بسرعة مـع هـذا السياق الأمني الجديد ، ولد لا تؤثر الجهود المبذولة لتقوية التكاليف الأخلاقية والسياسية والسمعة المشتركة التي تعمل كرادع للتصعيد العرضي والمتعمد لسباق التسلح و الحروب الاقتصادية.
سـتؤدي الـتكنولـوجـيا إلى تـفاقـم عـدم الـمساواة بـينما سـتظل مـخاطـر الأمـن السـيبراني مـصدر قـلق دائـم و سـيكون قـطاع الـتكنولـوجـيا من بين الأهـداف الـمركـزيـة لسـياسـات صـنـاعـية أقوى وتدخل الدولة المعزز بالبحوث العسكرية القائمة على التقنيات المتقدمة مدفوعة بالمساعدات الحكومية والإنفاق

العسكري، فضلاً عن الاستثمار الخاص والبحث والتطوير في التقنيات الناشئة سوف تستمر بوتيرة متسارعة على مدار العقد المقبل مما يؤدي إلى تطورات في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتكنولوجيا الحيوية من بين تقنيات أخرى.

و بالنسبة للبلدان التي تستطيع تحمل تكاليفها ستوفر هذه التقنيات حلولاً جزئية لمجموعة من الأزمات الناشئة من معالجة التهديدات الصحية الجديدة وأزمة قدرة الرعاية الصحية إلى توسيع نطاق الأمن الغذائي والتخفيف من آثار المناخ. و بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون لا سيما في الدول النامية غير المستعدة لهذا الطوفان من المخاطر المتزامنة و الدول الفقيرة سوف تنمو اللامساواة والاختلاف و الاضطرابات مدفوعة بقوة الاتصالات و زيادة اثر وسائل التواصل الاجتماعي المخلخل و المزعزع للقيم و القناعات و الولاءات الوطنية في جميع الاقتصادات و ان بأثر متفاوت ، و ستجلب هذه التقنيات أيضًا مخاطر من توسيع المعلومات المضللة والمعلومات الاقتناصية و فخاخ النفاذ على المعلومات الشخصية و الشبكات الوطنية و الخاصة

ستعمل المخاطر كذلك إلى التغيير السريع بشكل لا يمكن السيطرة عليه في تفاوت فرص التوظيف و ازدياد فجوات البطالة للمتعلمين و نقص وظائف ذوي الياقات الزرقاء والموظفين الاداريين و الاستغناء عن الموظفين بسبب التقدم التقني و برامج التخصيص و ارتفاع التكاليف .

ومع ذلك فإن التطور السريع ونشر التقنيات الجديدة والتي غالبًا ما تأتي مع بروتوكولات رخوة و قابلة للاختراق يشكل استخدامها مجموعة من المخاطر الخاصة بها. إن التداخل المتزايد باستمرار للتكنولوجيات مع الأداء الحيوي للمجتمعات يعرّض السكان لتهديدات محلية مباشرة بما في ذلك تلك التي تسعى إلى تحطيم الأداء المجتمعي المتمثل بهياكل الاسرة التقليدية و الدعم الذي يحظى به الافراد من اسرهم و الذي كان يشكل مخدة وقاية لمخاطر الفقر المبكر للشباب والفتيات على وجه الخصوص، و لطالما كانت الوالدية و الاسرة مصدراً مهماً لضمانات تكاليف التعليم العام و الجامعي على حد سواء.
و إلى جانب ارتفاع معدلات الجريمة السيبرانية ستصبح محاولات تعطيل الموارد والخدمات الحيوية المدعومة بالتكنولوجيا أكثر شيوعًا مع توقع الهجمات السيبرانية ضد انظمة الدول و المدن و الشركات و التي قد تؤثر على الاستقرار

المجتمعي و قد تُوجه ضد قطاعات الامن العام والمياه و الغذاء والأنظمة المالية والنقل والطاقة والبنية التحتية للاتصالات المحلية والقائمة على الفضاء وتحت سطح البحر. و المخاطر التكنولوجية

لا تقتصر فقط على الجهات المارقة و منظمات الجريمة الدولية اذ سيتيح سيل التقنيات الحديثة فرصاً سهلة للافراد للاستخدام المتطور لمجموعات أكبر من البيانات و وسائل الجرائم الالكترونية و الاحتيال المالي و سيمكن من إساءة الاستخدام للبيانات و المعلومات الشخصية من خلال آليات قانونية مشروعة مما يهدد السيادة الرقمية للدول و كذلك يضعف الخصوصية الرقمية الفردية والحق في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية حتى في الأنظمة الديمقراطية المنظمة جيدًا.

تم إعداد جهود التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه من أجل مقايضة محفوفة بالمخاطر ، سوف تظل المخاطر المناخية والبيئية المحور الأساس لتصورات المخاطر العالمية على مدى العقد المقبل - وهي المخاطر التي نرى أننا الأقل استعدادًا لها.

لقد كشف الافتقار إلى تقدم عميق ومنسق بشأن الأهداف المناخية عن الاختلاف بين ما هو ضروري علميًا لتحقيق صافي صفر من الحياد الكربوني وما هو ممكن سياسيًا. ستؤدي الطلبات المتزايدة على موارد القطاعين العام والخاص من الأزمات الأخرى إلى تقليل سرعة وحجم جهود التخفيف من الاثار البيئية الناجمة عن نكوص اوربا عن التزاماتها الليلة و عودتها الى وقود الفحم اكثر المصادر تلويثاً للبيئة و خطراً على الالتزامات الدولية تجاه الحياد الكربوني و سيستمر الوضع على النحو القائم بسبب ضبابية الموقف الجيوسياسي في صراع روسيا و اوكرانيا على مدى العامين المقبلين ، إلى جانب عدم كفاية التقدم نحو دعم التكيف المطلوب لتلك المجتمعات والبلدان التي تتأثر بشكل متزايد بآثار تغير المناخ.

كما تحول الأزمات الحالية الموارد من المخاطر الناشئة على المدى المتوسط إلى الطويل، والأعباء على النظم البيئية الطبيعية نظرًا لدورها الذي لا يزال مقومًا بأقل من قيمته الحقيقية في الاقتصاد العالمي وصحة الكوكب بشكل عام. إن فقدان الطبيعة وتغير المناخ مرتبطان ارتباطًا وثيقًا - أي فشل في أحد المجالات سوف ينتقل إلى الآخر. بدون تغيير أو استثمار كبير في السياسة سيؤدي التفاعل بين تأثيرات تغير

المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الغذائي واستهلاك الموارد الطبيعية إلى تسريع انهيار النظام البيئي برمته وتهديد الإمدادات الغذائية وسبل العيش في الاقتصادات المعرضة للمناخ ، وتضخيم آثار الكوارث الطبيعية ، والحد من المزيد من التقدم الهادف للتخفيف من حدة ارتفاع درجة الحرارة و الانبعاثات الكربونية على المناخ.

تؤدي أزمات الغذاء والوقود و ارتفاع التكلفة للحاجات الاساسية للمعيشة إلى تفاقم نقاط الضعف المجتمعية بينما يؤدي انخفاض الاستثمارات في التنمية البشرية إلى تآكل القدرة على الصمود في المستقبل

تؤدي الأزمات المتفاقمة إلى توسيع تأثيرها عبر المجتمعات وتضر بسبل عيش قطاع أوسع بكثير من السكان وتزعزع استقرار اقتصادات أكثر في العالم مقارنة بالمجتمعات الضعيفة تقليديًا والدول الهشة.

بناءً على المخاطر الأكثر خطورة و المتوقع أن تؤثر بشكلٍ حاد في اجندة عام 2023 - بما في ذلك "أزمة إمدادات الطاقة" و "ارتفاع التضخم" و "أزمة إمدادات الغذاء" - بدأ الشعور بأزمة تكلفة المعيشة العالمية بالفعل.

وقد خففت البلدان القادرة على تحمل الآثار الاقتصادية لكن العديد من البلدان منخفضة الدخل تواجه أزمات متعددة تأتي الديون في مقدمتها بالاضافة الى فقدان الثقة بالأمن الغذائي و تزعزع الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول الفقيرة و متوسطة الدخل اذ بدأت أعراض انكماش مقلق للطبقة المتوسطة و تزايد سريع في الاسر التي تدفعها السياسات الاقتصادية و المالية العقيمة و نقص الدعم الى الخروج من مستويات الطبقة المتوسطة الى الطبقة الفقيرة في اقتصاديات مختلفة تشمل اقتصادات دول غنية نسبية. تؤدي الضغوط المستمرة على جانب العرض إلى المخاطرة بتحويل أزمة تكلفة المعيشة الحالية إلى أزمة إنسانية أوسع نطاقًا خلال العامين المقبلين في العديد من الأسواق المعتمدة على الاستيراد.

الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة وعدم الاستقرار السياسي سوف لا يتم احتواؤها في الأسواق الناشئة حيث تستمر الضغوط الاقتصادية في إفراغ شريحة الدخل المتوسط. يشكل تزايد إحباط المواطنين من الخسائر في التنمية البشرية وتدهور الحراك الاجتماعي ، إلى جانب اتساع الفجوة في القيم

والمساواة يشكل ذلك تحديًا وجوديًا للأنظمة السياسية في جميع أنحاء العالم.

قد يؤدي انتخاب قادة أقل وسطية فضلاً عن الاستقطاب السياسي بين القوى الاقتصادية العظمى على مدى العامين المقبلين إلى مزيد من تقليل المساحة لحل المشكلات من خلال التكامل و التعاون الجماعي وتقسيم التحالفات ويؤدي إلى ديناميكية أكثر تقلباً.

مع أزمة في تمويل القطاع العام والمخاوف الأمنية المتنافسة قدرتنا على استيعاب التالي
الصدمة العالمية آخذة في الانكماش. على مدى السنوات العشر القادمة سيكون لدى عدد أقل من البلدان المجال المالي للاستثمار في النمو المستقبلي والتقنيات الخضراء ، والتعليم و الرعاية وأنظمة الصحة السكانية و العلاجية، و قد يكون التدهور البطيء للبنية التحتية والخدمات العامة في كل من الأسواق النامية والمتقدمة عاملاً ضاغطاً على الميزانيات العامة و القدرات البشرية ، ولكن الآثار المتراكمة ستكون شديدة التآكل لقوة رأس المال البشري والتنمية - وهو عامل مخفف حاسم للمخاطر العالمية الأخرى التي تواجهها.

نظرًا لتزايد التقلبات في مجالات متعددة بشكل متوازٍ ، فإن خطر حدوث تعدد الدورات يتسارع و ينتج عنه صدمات متزامنة و متكررة و مخاطر مترابطة بشدة

ويؤدي تآكل المرونة إلى زيادة خطر حدوث أزمات متعددة - حيث تتفاعل أزمات متباينة قد لا تكون معهودة في السابق.
أن التأثير الإجمالي للتنافس غير المنهجي و التنافر و الاستقطاب كما يحصل بين الولايات المتحدة الامريكية و اروبا و الصين يتجاوز بكثير الاصوات المتفائلة. سيكون لتآكل التعاون الجيوسياسي آثار مضاعفة عبر مشهد المخاطر العالمية على المدى المتوسط بما في ذلك المساهمة في أزمة متعددة محتملة من المخاطر البيئية و الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة المتعلقة بالعرض والطلب على الموارد الطبيعية.

يصف التقرير أربعة عقود مستقبلية محتملة تتمحور حول نقص الغذاء والماء والمعادن و الموارد الضرورية وكلها يمكن أن تؤدي إلى أزمة إنسانية وبيئية - من حروب المياه والمجاعات إلى الاستغلال المفرط للموارد البيئية وتباطؤ في التخفيف من المناخ والتكيف معه.

بالنظر إلى العلاقات غير المؤكدة بين المخاطر العالمية يمكن أن تساعد تمارين الاستشراف المماثلة في توقع الروابط المحتملة بين مجموعات المخاطر وتوجيه تدابير الاستعداد نحو تقليل حجم ونطاق تعدد الكرات قبل ظهورها.

مشهد المخاطر العالمية: خريطة الترابط في السنوات القادمة:

مع استمرار الأزمات المتزامنة والتي تتضمن تغييرات هيكلية في المشهد الاقتصادي والجيوسياسي فإنها تعمل على تسريع المخاطر الأخرى التي نواجهها. يتوقع أكثر من أربعة من كل خمسة مشاركين في استبانات تقرير المخاطر الدولية GRPS تقلبًا ثابتًا على مدى العامين المقبلين على الأقل مع وجود صدمات متعددة تبرز مسارات متباينة. ومع ذلك كان المستجيبون أكثر تفاؤلاً بشكل عام على المدى الطويل. و يتوقع ما يزيد قليلاً عن نصف المستجيبين نظرة سلبية ويتوقع واحد من كل خمسة مشاركين تقلبًا محدودًا مع استقرار نسبي - وربما متجدد - في السنوات العشر القادمة.

في الواقع لا تزال هناك نافذة لتشكيل مستقبل أكثر أمانًا من خلال استعداد أكثر فعالية.

و ستعمل معالجة تآكل الثقة في العمليات المتعددة الأطراف على تعزيز قدرتنا الجماعية على منع الأزمات الناشئة عبر الحدود والاستجابة لها وتقوية الحواجز التي نضعها للتصدي للمخاطر الراسخة.

فضلاً عن ذلك فان الاستفادة من الترابط و التكامل بين الجهود العالمية يمكن أن يخفض المخاطر و يحد من آثارها و يساهم في تعزيز أنشطة التخفيف من المخاطر - يمكن أن يكون لدعم المرونة في مجال واحد تأثير مضاعف على الاستعداد العام للمخاطر الأخرى ذات الصلة نظرًا لأن الآفاق الاقتصادية المتدهورة تجلب مقايضات أكثر صرامة للحكومات التي تواجه مخاوف اجتماعية وبيئية وأمنية متنافسة.

يجب أن يركز الاستثمار في المرونة على الحلول التي تعالج مخاطر متعددة مثل تمويل تدابير التكيف التي تأتي مع الفوائد

المشتركة للتخفيف من تغير المناخ أو الاستثمار في المجالات التي تعزز رأس المال البشري والتنمية و توفر الوظائف.

بعض المخاطر الموصوفة في تقرير هذا العام 2023 تقترب من نقطة اللاعودة، و هذا هو الوقت المناسب للعمل بشكل جماعي وحاسم و برؤية طويلة الأجل لتشكيل مسار إلى عالم أكثر إيجابية وشمولية واستقرارًا.

■ تمت الترجمة بالاستعانة بمنصة ترجمة آلية مع تصرف نسبي و ايضاحات اضافية وفق السياق و هو تصرف محدود معظمه اضافات لا تخل بالمعنى و لا تؤثر على النتائج، و قد قام المترجم باعادة صياغة المقال و اضاف اضافات محدودة للاستفادة منه ضمن مشروع ترجمة مليون كلمة نافعة حتى نهاية ٢٠٢٥م.

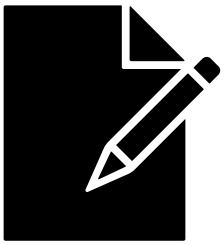

■ للاطلاع على نسخة من المقال في موقع المنتدى الاقتصادي العالمي باللغة الانجليزية عدد يناير فبراير 2023 :

https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2023/

ترجمة: المهندس عبدالله بن ابراهيم الرخيص

نائب رئيس مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد

رئيس مجلس ادارة معهد المدينة

زميل في معهد اسبن ، بروكينجز و تشاتام هاوس

زميل مبادرة كلاي كريستنسن للابتكار الاستراتيجي في هارفاد

https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC